هورن ريفيو || مسعد بولس مستشار الرئيس الأمريكي ينحاز إلى مصر في نزاعها مع إثيوبيا

الجمعة 7 أغسطس 2026 06:00 م

شنت مجلة "هورن ريفيو" الإثيوبية، هجومًا لاذعًا على مسعد بولس، كبير مستشاري الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لشؤون العرب والشرق الأوسط وأفريقيا، متهمة إياه بالانحياز إلى مصر في نزاعها مع إثيوبيا حول سد النهضة.

وقالت المجلة في سياق تعليقها على زيارته الأخيرة إلى القاهرة، إن "إنكاره العلني لأي تحالف معادٍ لإثيوبيا يتناقض مع مسار دبلوماسي، سواء عن قصد أو عن غير قصد، يُعزز هذا التكوين تحديدًا".

واعتبرت اللقاءات التي شارك فيها بولس بالقاهرة إلى جانب وزراء خارجية مصر والصومال وإريتريا تظهر كيف يمكن للمنظورات الدبلوماسية أن تطمس الخط الفاصل بين الحياد والانحياز.

إذ رأت أنه "من خلال المشاركة في سلسلة اجتماعات بارزة استضافتها مصر مع جهات فاعلة يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها تتشارك مصالح متقاربة ضد إثيوبيا، والسماح بعرض تلك التفاعلات على أنها مشاورة إقليمية متماسكة، ساعد بولس - سواء عن قصد أو بسبب عدم مراعاة السياق بشكل كافٍ- في خلق انطباع بوجود ديناميكية كتلة متسامحة مع الولايات المتحدة أو حتى مدعومة منها".

ورأت أن هذه الديناميكية لا تعزز سلطة مصر في عقد الاجتماعات في القرن الأفريقي فحسب، بل تشير أيضًا إلى المراقبين الدوليين إلى إعادة توجيه دقيقة للانخراط الأمريكي بعيدًا عن التوازن، ونحو تكوين يُهدد بتهميش إثيوبيا في المناقشات المحورية لبيئتها الاستراتيجية.

على الصعيد الرسمي، أشارت المجلة إلى رفض بولس مزاعم سعي واشنطن إلى إبرام اتفاقيات مع إريتريا أو مصر ضد إثيوبيا، "إلا أن الدبلوماسية لا تُحكم بتصريحات النوايا، بل تُقيّم من خلال التفاعل الفعلي".

إعادة التواصل مع إريتريا

وخلال الأشهر الماضية، أفادت بأن بولس تبنى سياسة تركز على إعادة التواصل مع إريتريا، بما في ذلك مناقشات حول رفع العقوبات وتطبيع العلاقات. ولم تكن هذه المبادرة بمعزل عن غيرها، بل جرى التنسيق والتسهيل، ووضع إطار سياسي جزئي لها عبر القاهرة، حيث لعبت مصر دور الوسيط في المناقشات التي شملت إريتريا والصومال. وتشير التقارير إلى أن هذه التفاعلات تمت من خلال اجتماعات منسقة في القاهرة ركزت على الأمن الإقليمي والتوافق السياسي.

وأوضحت أن "هذا الترتيب ليس محايدًا، فقد أظهرت مصر وإريتريا والصومال، منذ عام 2024 على الأقل، مصالح استراتيجية متقاربة في موازنة النفوذ الإقليمي لإثيوبيا".

واعتبرت أن ظهور تحالف ثلاثي بين هذه الدول - يهدف صراحةً إلى الحد من النفوذ الإثيوبي - يُشكّل الخلفية الهيكلية التي تعمل في إطارها دبلوماسية بولس حاليًا.

وأشارت إلى أنّ إشراك أحد مكونات هذا المثلث من خلال البنية السياسية لمكون آخر ليس فعلًا سلبيًا، بل هو خيار يُشكّل التصور الإقليمي والواقع الاستراتيجي.

لـذا، قـالت إن السؤال ليس مـا إذا كان بولس ينوي دعم كتلـة مناهضة لإثيوبيا، بل السؤال الأكثر دقـة من الناحيـة التحليليـة هو ما إذا كان نهجه، بغض النظر عن النوايا، يُنتج نتائج لا يمكن تمييزها عن هذا الدعم.

وفي هذا الصدد، أبرزت المجلة ثلاثة أبعاد بشكل خاص:

أولاً: مسألة الترتيب الدبلوماسي

إن إعادة تموضع إريتريا ضمن استراتيجية واشنطن تجاه القرن الأفريقي - باعتبارها الفاعل الأكثر غموضًا وعسكرة في المنطقة - يشير إلى إعادة تقييم للتسلسل الهرمي الإقليمي الأمريكي. ويُدخل اقتراح تخفيف العقوبات على أسمرة، رغم غياب إصلاحات داخلية جوهرية، خللًا في النظام الإقليمي.

فهو – كما ترى المجلة- يكافئ فعليًا دولةً لطالما كان موقفها الاستراتيجي عدائيًا تجاه إثيوبيا، بينما يُرسل في الوقت نفسه إشارةً إلى أديس أبابا بأن مخاوفها الأمنية الوطنية والإقليمية تأتي في المرتبة الثانية بعد حسابات البحر الأحمر الأوسع.

وقالت إن هذا ليس مجرد تصور، بل هو إشارة سياسية. ومع ذلك، فإن أي بنية أمنية إقليمية تُهمّش مصالح إثيوبيا المشروعة هي هشة بطبيعتها، لأن استقرار البحر الأحمر والقرن الأفريقي لا يمكن تحقيقه بشكل مستدام مع تجاهل التصورات الأمنية لأكبر فاعل جيوسياسي في المنطقة.

ثانيًا، جغرافية التفاعل

أكدت الصحيفة أن دور القاهرة كوسيط ليس عرضيًا. فالنزاع التاريخي بين مصر وإثيوبيا حول مياه النيل، إلى جانب تنسيقها التاريخي مع إريتريا، يجعلها طرفًا ذا مصلحة عميقة لا مجرد وسيط محايد.

وقـالت إنه من خلال دمج الدبلوماسية الأمريكية في مشاورات تتمحور حول القاهرة، يُخاطر بولس باستيراد التفضيلات الاستراتيجية المصرية إلى تنفيذ السياسة الأمريكية. وهذا يُنشئ تحيزًا بنيويًا، حيث لا تتعامل إثيوبيا مع وسيط محايد، بل مع عملية دبلوماسية مُصفّاة مسبقًا من خلال منظور استراتيجي لخصمها.

ثالثًا: مسألة الإغفال

قـالت المجلة إن مشاركات بولس ركزت على الاستقرار الإقليمي، والأمن البحري، والتنسيق في البحر الأحمر - وهي أولويات مشروعة في عصر يتسم بتصاعد التنافس الجيوسياسي.

ومع ذلك، فإن الغياب الواضح لإثيوبيا كركيزة أساسية في هذه الحوارات له تبعات بالغة. فإثيوبيا ليست فاعلاً هامشيًا، بل هي مركز الثقل الديموغرافي والاقتصادي والعسكري في القرن الأفريقي.

وذكرت أن بناء أطر إقليمية تُشرك المنافسين في تكتلات، بينما تُشرك إثيوبيا بشكل موازٍ أو رد فعل، يُعد قلبًا للتسلسل الهرمي الطبيعي للمنطقة. هذا القلب، حتى وإن كان ملائمًا بيروقراطيًا، له ثمن استراتيجي باهظ.

وأبرز التقرير حجة المدافعين عن نهج بولس بأن السياسة الأمريكية مدفوعة بضرورات عالمية: تأمين ممرات الشحن في البحر الأحمر، ومواجهة النفوذ الإيراني، ومنع امتداد التوتر الإقليمي من السودان، واصفًا هذه الاعتبارات بالوجيهة.

فقد وصف البحر الأحمر بأنه أصبح بالفعل ساحةً حيويةً تربط ديناميات الصراع في الشرق الأوسط بالجيوسياسة الأفريقية. من هذا المنظور، قد لا يبدو التعامل مع إريتريا مرتبطًا بإثيوبيا على الإطلاق، بل بالجغرافيا - السواحل، والممرات المائية، والوصول البحري.

ومع ذلك، رأت أن هذه الحجة، على الرغم من وجاهتها، لا تنفي التداعيات الإقليمية لمثل هذا التعامل. ففي الجيوسياسة، لا بد أن يكون للإجراءات المتخذة في ساحةٍ ما تداعياتٌ على ساحةٍ أخرى.

وقالت: "يقودنا هذا إلى المعضلة الأساسية: النية مقابل الأثر. قد لا تكون الأدلة كافية للاستنتاج بأن بولس يُدبّر عمدًا تحالفًا معاديًا لإثيوبيا؛ إلا أن نمط مشاركته الدبلوماسية وتصريحاته الرسمية يثير تساؤلات جدية حول خلل واضح في نهجه الإقليمي، وهو نهج يُعلي باستمرار من شأن مصر وأولوياتها الاستراتيجية، بينما يُهمل مخاوف إثيوبيا الأمنية المشروعة".

وأضافت: "يتوافق نمطه الدبلوماسي - وظيفيًا وإدراكيًا - مع مصالح مصر من الناحية الاستراتيجية، هذا هو الفرق بين الفاعلية والنتيجة. لا يشترط أن تُصمّم السياسة لتكون عدائية حتى تُعتبر كذلك؛ يكفي أن تُفيد باستمرار أحد طرفي المعادلة الإقليمية. الإهمال، في هذا السياق، ليس مجرد تقصير بسيط، بل هو حالة هيكلية".

واعتبرت المجلة الإثيوبية أنه "عندما يُقلّل مستشار رفيع المستوى في إدارة دولة عظمى من شأن التداعيات الرمزية والعملية لتنسيقاته الدبلوماسية، فإنه لا يلتزم الحياد، بل يُعيد توزيع النفوذ. فمن خلال محاولته تعزيز مكانة إريتريا الدبلوماسية، وإضفاء الشرعية على القاهرة كمركز للحوار، وتهميش مركزية إثيوبيا في الأطر الإقليمية، يُخاطر نهج بولس بترسيخ بيئة جيوسياسية تُسهّل التنسيق المناهض لإثيوبيا، وتجعله أكثر شرعية، وأكثر رسوخًا مؤسسيًا".

لـذا، قـالت: "إن السؤال الأساسـي ليس مـا إذا كـانت الولايـات المتحـدة تسـعى لتقـويض إثيوبيـا، بـل مـا إذا كـانت تُـدرك تمامًـا المنظـومة الاستراتيجيـة التي تُعيـد تشـكيلها. فإثيوبيا لا تزال عنصرًا لا غنى عنه لأي بنيـة اسـتقرار مسـتدامة في القرن الأفريقي. أما توجهات بولو السياسـية التي تبـدو وكأنهـا تتحايـل على هـذه المركزيـة أو تُضعفها - مهمـا كانت نواياها حسـنة - فإنها تنطوي على خطر سوء التقـدير الاستراتيجي. فالتصور في الدبلوماسية ليس ثانويًا للواقع، بل هو جزء لا يتجزأ منه. وفي الوضع الراهن، بات من الصعب فصل تصور انحياز مسعد بولو لمصر - المتجذر في أنماط المشاركة والتصريحات الملحوظة - عن آثاره المادية".

https://hornreview.org/2026/08/06/massad-bolous-the-optics-of-his-egypt-alignment/